ورقة علمية

تأثيرات الحرب الحالية على غزة

دراسة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية

التي تواجه الشباب

د. رائد محمد حلس

كانون الأول/ ديسمبر 2024

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

مقدمة 2

أولاً: التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشباب في قطاع غزة قبل الحرب: 3

1. محدودية فرص العمل 3
2. ارتفاع معدلات البطالة 6
3. اتِّساع دائرة الفقر في قطاع غزة في أوساط الشباب 9
4. تدني مستوى الرضا عن الحياة لدى الشباب في قطاع غزة 9
5. تزايد الرغبة في الهجرة لدى الشباب في قطاع غزة 10

ثانياً: التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشباب خلال الحرب على قطاع غزة: 13

1. التحديات الاقتصادية 13
2. التحديات الاجتماعية 18

ثالثاً: النتائج والتوصيات: 23

1. النتائج 23
2. التوصيات 25

الملحق 26

تأثيرات الحرب الحالية على غزة

دراسة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشباب

د. رائد محمد حلس [1]

مقدمة:

تُعدّ غزة واحدة من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، وهي تعاني منذ عقود من أزمات متشابكة نتيجة الحصار، والنزاعات المسلحة المتكررة، والانقسامات السياسية. وفي ظلّ الحرب الحالية، تواجه غزة تحديات غير مسبوقة، حيث باتت تداعيات الحرب تمس جميع مناحي الحياة، مع تأثيرات عميقة ومباشرة على الفئات الشبابية التي تُعدّ عماد المجتمع وأمله في النهوض وإعادة البناء.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الحرب الحالية على الشباب في غزة، فمن الجانب الاقتصادي، تعاني هذه الفئة من معدلات بطالة مرتفعة، وانعدام فرص العمل، وتدهور البنية التحتية الاقتصادية، مما يزيد من عبء الحياة اليومية. أما من الجانب الاجتماعي، فقد أسهمت الحرب في تفاقم مشاعر الإحباط، واليأس، والاغتراب بين الشباب، بالإضافة إلى زيادة الضغوط النفسية والأسرية.

[1] دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، ومختص في الشأن الاقتصادي الفلسطيني، وله العديد من الكتب والدراسات والأبحاث العلمية والتقديرات المنشورة.

تُركز الدراسة على تقديم فهم معمق لهذه التحديات من خلال مقاربة نوعية تعتمد على شهادات وتجارب الشباب أنفسهم، كما تسعى إلى تحليل الأثر التراكمي لهذه الظروف على استقرارهم النفسي والاجتماعي، وقدرتهم على مواجهة المستقبل، والمشاركة في بناء مجتمع أكثر استدامة.

إنّ هذه الدراسة تُبرز أهمية تقديم استراتيجيات دعم تستهدف الشباب في غزة، وتحث على تدخلات دولية ومحلية تعزز من قدرتهم على التكيف والصمود. علاوة على ذلك، فإنها تُعَدّ نداءً لصانعي القرار للتركيز على احتياجات هذه الفئة، وضمان إشراكهم في أي جهود لإعادة الإعمار أو المصالحة المستقبلية.

أولاً: التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشباب في قطاع غزة قبل الحرب:

قبل اندلاع الحرب الحالية على قطاع غزة، واجه الشباب هناك تحديات اقتصادية واجتماعية عميقة أثَّرت بشكل كبير على حياتهم اليومية ومستقبلهم، كان أبرز هذه التحديات محدودية فرص العمل، والارتفاع الحاد في معدلات البطالة الناتج عن الحصار المستمر وتدهور الوضع الاقتصادي، إلى جانب انتشار الفقر على نطاق واسع. كما انعكس ذلك على تراجع مستوى الرضا العام بين الشباب، مما أدى إلى تنامي مشاعر الإحباط والرغبة المتزايدة في الهجرة بحثاً عن حياة أفضل وفرص أكثر استقراراً. نستعرض فيما يلي أبرز هذه التحديات وآثارها:

1. محدودية فرص العمل:

يواجه سوق العمل المحلي في قطاع غزة تحديات كبيرة تتمثل في ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة بوتيرة تفوق بكثير نمو الطلب على العمل، مما أدى إلى تفاقم الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل بشكل مستمر. ويعكس هذا الواقع ضعف قدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب أعداد القوى العاملة المتزايدة مع مرور الوقت. ويزداد المشهد تعقيداً بفعل النمو السكاني المتسارع، حيث يشهد

القطاع معدلات مواليد مرتفعة وتركيبة سـكانية شـابة، مقابل محدودية المسـاحة الجغرافية للقطاع، واستنزاف الموارد الطبيعية المتاحة بوتيرة سريعة مع غياب السيطرة الفعالة عليها.

تضاف إلى ذلك التحديات السياسية والاقتصادية الناتجة عن استمرار الحصار الإسرائيلي والانقسام الداخلي لأكثر من 15 عاماً، إلى جانب الاعتداءات العسـكرية الإسـرائيلية المتكررة التي تترك آثاراً مدمرة على البنية التحتية والاقتصـاد المحلي. كلّ هذه العوامل تجعل من الصعب تحقيق التوازن المطلوب بين القوى العاملة والفرص المتاحة، مما يزيد من معاناة السكان ويضع مزيداً من الضغوط على اقتصاد القطاع،[2] ما أدخل اقتصـاد غزة في حالة من الشـلل، أصـابت كافة القطاعات والأنشـطة الاقتصـادية، وتسببت في فقد الآلاف لأعمالهم ووظائفهم في هذه القطاعات، بل وتراجع قدرة هذه القطاعات عن توفير فرص العمل المستحدثة[3] في سوق العمل المحلي.

[2] رائد حلس، "المشاريع المتناهية الصغر في قطاع غزة: تعزيز الفرص والإمكانات المتاحة،" ضمن مشروع "تعزيز ريادة الأعمال للشباب الفلسطيني"، مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية بالشراكة مع مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية، غزة، فلسطين، 2022، ص 3.

[3] تُعرَّف فرص العمل المستحدثة بأنها عدد الوظائف الجديدة التي استحدثها سوق العمل المحلي، أي عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل المحلي، وتحسب إحصائياً من خلال عدد الأفراد 15 سنة فأكثر داخل القوى العاملة للسنة الحالية مطروحاً منه عدد الأفراد 15 سنة فأكثر داخل القوى العاملة للسنة الماضية. أما صافي فرص العمل المستحدثة فتُعرَّف بأنها صافي عدد الوظائف الجديدة التي استحدثها سوق العمل المحلي، وتحسب إحصائياً على أنها عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل مطروحاً منه عدد الخارجين من سوق العمل، وتعدّ فرص العمل المستحدثة مؤشراً على مدى قدرة القطاعات الاقتصادية على إيجاد فرص العمل أمام الباحثين عن عمل. لمزيد من التفاصيل، انظر: ميسون برهومة، "الأنشطة الاقتصادية وفرص العمل المستحدثة في سوق العمل الأردني 2019 (دراسة تحليلية)،" وزارة العمل، الأردن، 2020.

شكل رقم 1: متوسط فرص العمل المستحدثة في سوق العمل المحلي في قطاع غزة خلال الفترة 2007–2022[4]

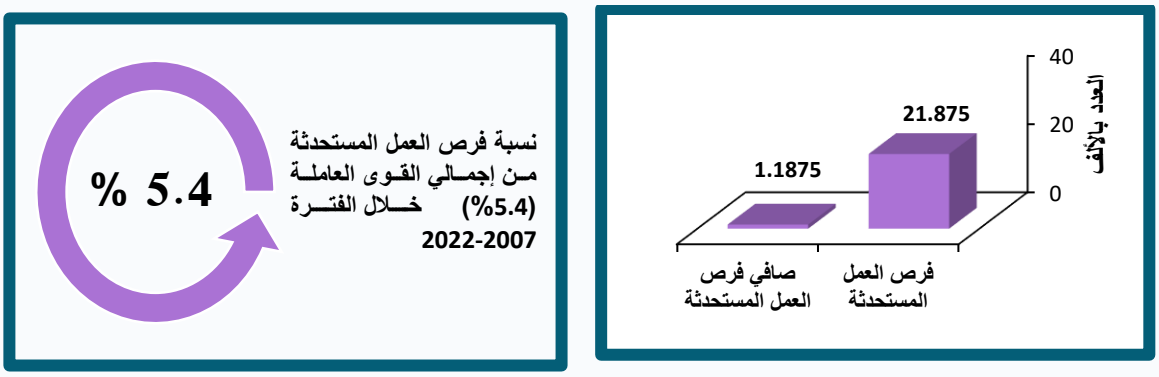

يعكس شكل رقم 1، حجم الخلل البنيوي والتشوه الهيكلي الكبير الذي يعاني منه سوق العمل في قطاع غزة، حيث نلاحظ أن سوق العمل المحلي في قطاع غزة استحدث بالمتوسط نحو 21,875 فرصة عمل سنوياً خلال الفترة 2007–2022، وبنسبة لا تتعدى 5.4% إجمالي القوى العاملة بالمتوسط خلال الفترة نفسها، الأمر الذي يعكس ضعف سوق العمل المحلي في قطاع غزة، وعدم قدرته على استحداث فرص عمل جديدة، بل ويعكس عدم قدرة سوق العمل على ديمومة واستمرار فرص العمل المستحدثة. ويعزى هذا الضعف إلى عوامل عديدة أهمها: حصار قطاع غزة، وإغلاق المعابر التجارية كافة، وحظر إدخال المواد الخام، والاعتداءات المتكررة على القطاع وعلى مدار أكثر من 15 عاماً، ما أدى في المحصلة إلى انهيار القطاعات الاقتصادية الحيوية (الزراعية، والصناعية، والتجارية) المكونة لاقتصاد القطاع، وتسبب ذلك في توقف معظمها عن العمل، وتقليص الطاقة الإنتاجية للبعض الآخر.[5] وقد خلّف ذلك ضرراً بالغاً أصاب العاملين فيها، إذ فقد الآلاف فرص عملهم في سوق العمل المحلي من ناحية، وتراجعت قدرة سوق العمل المحلي على استحداث فرص عمل جديدة من ناحية أخرى.

---

[4] الشكل من إعداد الباحث بالاستناد على جدول البيانات المدرج في الملحق، والذي تمّ تجميعه من: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2015** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016)؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2022** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023).

[5] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد، "تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة،" جنيف ونيويورك، 2020.

2. ارتفاع معدلات البطالة:

نظراً لمحدودية فرص العمل في سوق العمل المحلي في قطاع غزة، وعدم قدرته على مواكبة حجم النمو السكاني السريع، وكذلك التركيبة السكانية الفتية، بالإضافة إلى عدم قدرته على امتصاص كامل القوى العاملة ما تسبب بوجود فائض كبير منها، عدا عن كلاسيكية التخصصات المتوفرة في الجامعات والكليات الفلسطينية وافتقارها للتخصصات التي يحتاجها سوق العمل المحلي، ما أدى في المحصلة إلى استفحال مشكلة البطالة في قطاع غزة بشكل ينذر بالخطر،[6] حيث ارتفعت معدلات البطالة في قطاع غزة من 27.9% في سنة 2007، لتصل إلى نحو 45.4% في سنة 2022،[7] وبذلك تكون وصلت معدلات البطالة في قطاع غزة إلى معدلات غير مسبوقة على مستوى العالم.

وعندما يدور الحديث عن ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة لا يمكن إغفال الظروف السياسية والاقتصادية التي مرّ بها قطاع غزة خلال السنوات الأخيرة، والتي أسهمت في تزايد معدلات البطالة، حيث تأثر قطاع غزة تأثراً شديداً بالحصار والحروب المدمِّرة التي شنتها "إسرائيل" في السنوات الأخيرة، والتي من خلالها بات يعيش المواطنون في قطاع غزة أوضاعاً اقتصادية صعبة ومأساوية، إضافة إلى استمرار حالة الانقسام الفلسطيني وآثاره السلبية على كافة مناحي الحياة.[8]

---

[6] رائد حلس، "التعليم المهني في قطاع غزة ضمن سوق العمل المحلي،" شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بالشراكة مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، غزة، فلسطين، 2022.

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2022**.

[8] رائد حلس، "تطور الاقتصاد الفلسطيني من الاستقلالية الجزئية إلى الاعتمادية،" مجلة **تسامح**، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، العدد 71، 2020.

وتتفاقم مشكلة البطالة في قطاع غزة عندما يدور الحديث عن البطالة في أوساط الشباب والخريجين الجامعيين، حيث بلغت نسبة البطالة في القطاع في أوساط الشباب من الفئة العمرية 20–29 عاماً، الحاصلين على مؤهل علمي دبلوم متوسط أو بكالوريوس نحو 74% في سنة 2020.[9]

ولا تقتصر المشكلة فقط على معدل البطالة المرتفع في أوساط الشباب والخريجين الجامعين، بل تتزايد حدة المشكلة وتتعمق خطورتها في التزايد المستمر في أعدد الخريجين الجامعيين في ظلّ محدودية وقلة الفرص في سوق العمل المحلي، وكذلك انعدام التوافق بين المجالات التخصصية في المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل، الأمر الذي يؤدي إلى وجود خريجين يفتقرون إلى المهارات والكفاءات المعرفية المناسبة للحصول على وظائف في سوق العمل، ولا تتوافق مهاراتهم وإمكاناتهم مع التطورات المعرفية والتكنولوجية والحياتية التي تطلبها احتياجات سوق العمل الحديثة.[10] ويظهر شكل رقم 2 بوضوح ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب (20–29 عاماً) الحاصلين على دبلوم متوسط أو أكثر في قطاع غزة سنة 2022 في جميع التخصصات.

[9] بيان صحفي بعنوان: مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد (20 – 29 سنة)، موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/7/6، في: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4542

[10] أشرف اليازوري، ورقة سياسات: "الرقمنة وأهميتها في ربط برامج التدريب والتعليم واحتياجات سوق العمل في قطاع غزة،" شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بالشراكة مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، غزة، فلسطين، 2023.

شكل رقم 2: معدل البطالة للشباب (20–29 عاماً) الحاصلين على مؤهل علمي دبلوم متوسط أو بكالوريوس في قطاع غزة سنة 2022[11]

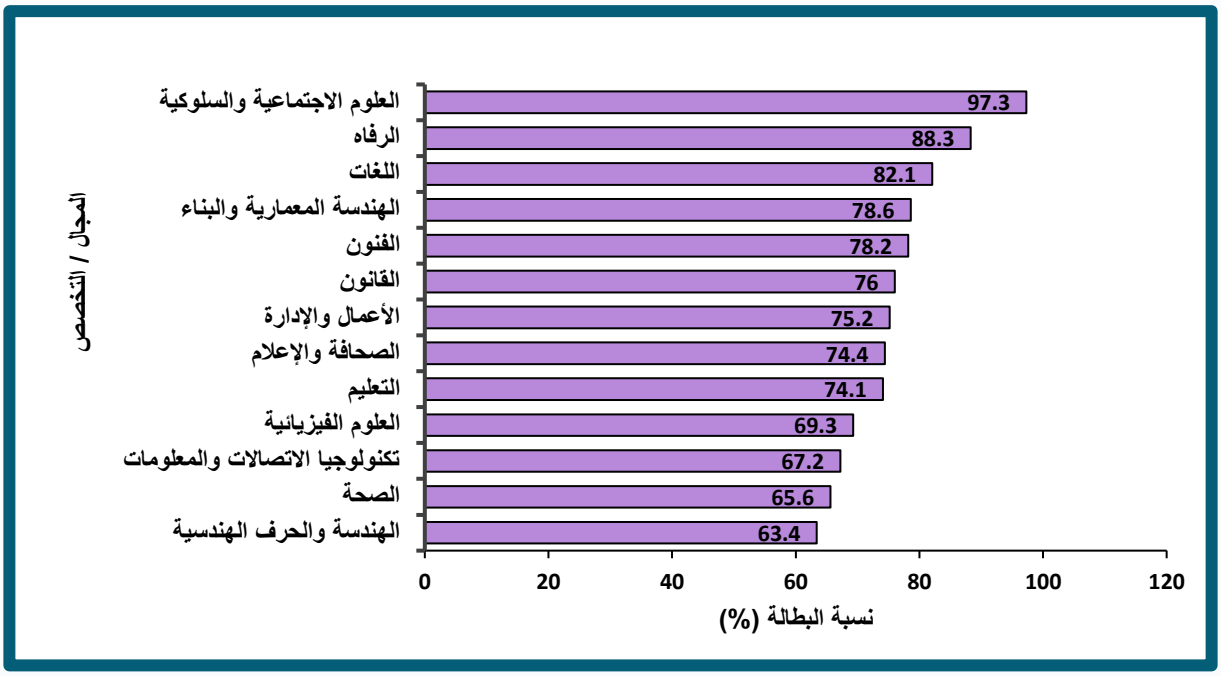

ويشير ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب الخريجين إلى أن الاقتصاد الفلسطيني وخصوصاً في قطاع غزة أمام معضلة حقيقية، وهي توفير فرص عمل لهذا الكم الهائل من الخريجين، إضافة إلى العاطلين عن العمل مسبقاً، والعاطلين عن العمل من غير المتعلمين "العمالة" غير الماهرة، في ظلّ بيئة تشتمل على العديد من الأسباب، والتي بدورها ستؤثر على مسار التنمية الحالية والمستقبلية، أهمها: استمرار الاحتلال في سياساته القمعية المتمثلة في تشديد الإغلاق والحصار، والانقسام وتداعياته الثقيلة على محاور الحياة، وضعف الاستثمار وتخوفه لعدم توفر البيئة المناسبة والاستقرار السياسي والاقتصادي، وكذلك تجفيف منابع الإيرادات من مصادر مختلفة، وضعف الحركة التصديرية، ومعيقات الحركة والعبور، بالإضافة إلى محدودية تصدير العمالة الماهرة وغير الماهرة للدول المجاورة والإقليمية.[12]

[11] الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى: قاعدة بيانات مسح القوى العاملة للعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023.

[12] مقابلة شخصية مع محمد سكيك، خبير اقتصادي، غزة، 2024/11/26.

3. اتِّساع دائرة الفقر في قطاع غزة في أوساط الشباب:

نتيجة لارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة بشكل عام وفي أوساط الشباب بشكل خاص، اتَّسعت دائرة الفقر في أوسط الشباب ووصلت إلى معدلات كارثية، إذ بلغت نسبة الفقر في قطاع غزة في أوساط الشباب من الفئة العمرية 20–29 عاماً، نحو 57% خلال سنة 2021.[13]

4. تدني مستوى الرضا عن الحياة لدى الشباب في قطاع غزة:

يرتبط تدني مستوى الرضا العام عن الحياة بين الشباب في قطاع غزة بعدة عوامل مترابطة، وتنبع هذه العوامل من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الصعبة التي تشكل الحياة اليومية للشباب في قطاع غزة، حيث بلغ مستوى الرضا العام عن الحياة بين الشباب في قطاع غزة نحو 46% مقابل 72% في الضفة الغربية خلال سنة 2021.[14]

ويعزى تدني مستوى الرضا العام عن الحياة العامة في قطاع غزة إلى الصعوبات الاقتصادية التي تواجه قطاع غزة من مستويات عالية من الفقر والبطالة، وخصوصاً بين الشباب، وكذلك فرص العمل المحدودة والأجور المنخفضة وعدم الاستقرار الاقتصادي التي توجِد شعوراً باليأس، وتُسهم بشكل أو بآخر في عدم القدرة على تلبية الاحتياجات والتطلعات الأساسية لنوعية حياة أفضل في زيادة عدم الرضا بين الشباب، وبالإضافة إلى الصراع السياسي الذي طال أمده، وعدم الاستقرار الناتج عنه في قطاع غزة، والذي يؤثر بشكل كبير على رفاهية الشباب وتنامي شعورهم بعدم اليقين بشأن المستقبل.[15]

كما وأنّ الحصار والقيود المفروضة على حرية الحركة في قطاع غزة تحد بشدة من فرص الشباب في الاستكشاف والسفر والتفاعل مع العالم الخارجي، وتقيد من الفرص التعليمية والمهنية، وتؤدي في المحصلة إلى تعزيز شعور الشباب بالعزلة ومحدودية الآفاق، وبالتالي عدم الرضا عن الحياة العامة.[16]

---

[13] أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021.

[14] الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022/8/11، في: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4295

[15] مقابلة شخصية مع مازن العجلة، خبير اقتصادي، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2024/11/23.

[16] مقابلة شخصية مع محمود عيسى، باحث ومختص في الشأن الاقتصادي، غزة، 2024/11/21.

5. تزايد الرغبة في الهجرة لدى الشباب في قطاع غزة:

على الرغم من شـــحّ البيانات حول أعداد الشـــباب المهاجرين من قطاع غزة، وصـــعوبات تقدير حجمهم والتعرف على خصـائصـهم بدقة نتيجة نقص المعلومات والتي ترتبط بعدة عوامل، منها ما يرتبط بصـعوبة حصـر ظاهرة لها علاقة بعدة دول في الوقت نفســه، باعتبار أن حصــر المهاجرين يســـتوجب معرفة أعدادهم في كافة دول العالم، وكون التعدادات العامة للسـكان والمسـوحات الوطنية لا تسـمح إلا بمعرفة المقيمين أو من لهم علاقة أسرية بالمقيمين في أحسن الأحوال، ومنها ما يرتبط بضعف تبادل المعلومات على الصعيد الدولي فيما يخص حجم المهاجرين وخصـائصـهم وبالتحديد المهاجرين من قطاع غزة، ومنها ما يرتبط بقانونية الهجرة إذ إن معظم المهاجرين من قطاع غزة غير مســـجلين قانونياً،[17] لكن يمكن قراءة واقع الهجرة وتزايد الرغبة بها لدى الشباب في قطاع غزة بناءاً على مسح الشباب الفلسطيني لسنة 2015، فقد بلغت نســـبة الشـــباب من الفئة العمرية 15–29 عاماً الراغبين في الهجرة في قطاع غزة من حملة الدبلوم فأعلى 41.8%، وبلغت نسبة الشباب الراغبين في الهجرة في قطاع غزة من حملة الثانوية العامة 35.8%، في حين بلغت نسـبة الشـباب في قطاع غزة الراغبين في الهجرة الذين يحملون مؤهل أقل من الثانوية العامة 37%.[18]

[17] ميسون فوجو، "استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)" (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012).

[18] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح الشباب الفلسطيني 2015، النتائج الرئيسية** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016)، ص 25–26، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2179.pdf

شكل رقم 3: نسبة الشباب الراغبين في الهجرة من قطاع غزة وفقاً لمسح الهجرة في سنة 2015

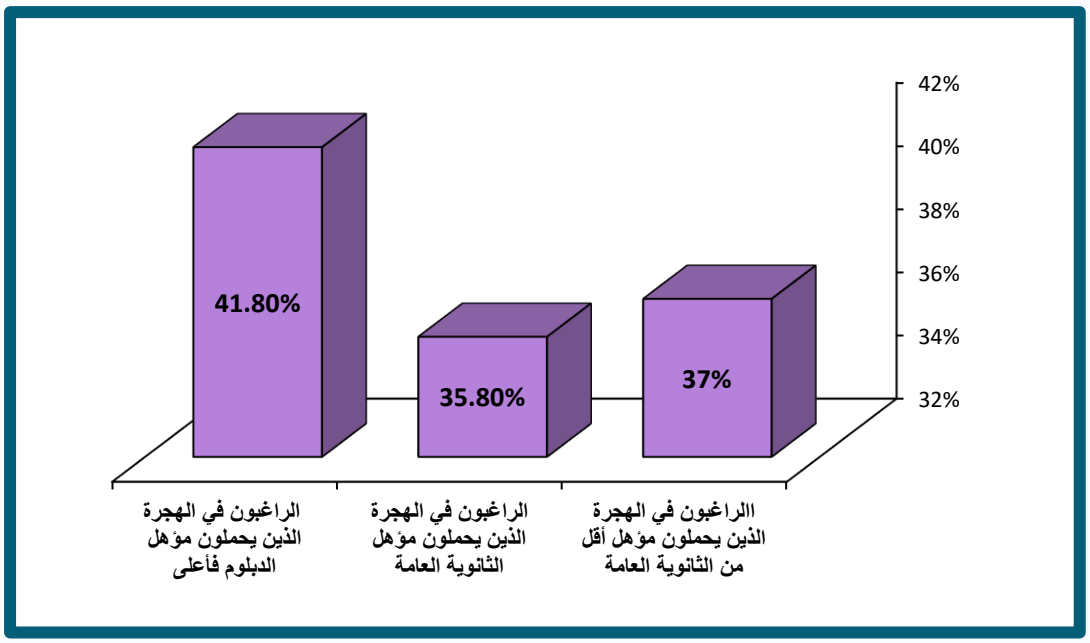

وعلى الرغم من مخاطر الهجرة العالية، وخصوصاً لدى الشباب في قطاع غزة، إلا أن كثيراً من الشباب تحدثوا عن الهجرة كخيار، ويتمتع بأولوية كبيرة لديهم، وفق ما رصدته دراسة صندوق الأمم المتحدة للسكان United Nations Population Fund (UNFPA) في تشرين الأول/ أكتوبر 2014. فقبل الحرب التي وقعت في سنة 2014، كانت نسبة مرتفعة من الشباب تتحدث عن مغادرة قطاع غزة للعمل أو للدراسة، أما بعد الحرب يميل الكثير من الشباب الى الهجرة بغض النظر عن الفرص المتاحة خارج القطاع، حيث أشار ما يقارب 64% من عينة الشباب المستهدفين ضمن الدراسة الى أن ظروف الحصار الحالية تبرر الهجرة خارج قطاع غزة، فيما أيد 41% فكرة الهجرة على اعتبار أنها حلّ للمشاكل التي يعاني منها الشباب في قطاع غزة.[19]

وحتى في ظلّ ظروف غير آمنة قد تعرض حياتهم للخطر، وهذا ما عكسته محاولات الهجرة بالبحر إلى خارج قطاع غزة، على الرغم من المخاطر المختلفة، والتي تعبر عن حالة فقدان الأمل والشعور بعدم الاستقرار وغموض المستقبل، لم يُغيّر الشباب في قطاع غزة، على الرغم من معرفتهم

[19] صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، دراسة حول أثر الأزمة في غزة على الشباب، صندوق الأمم المتحدة للسكان، تشرين الأول/ أكتوبر، 2014.

المسبقة بمخاطر الهجرة وخصوصاً الهجرة غير الآمنة والاستغلال من قِبَل المهربين والسماسرة، من توجهاتهم نحو الهجرة ما لم تتحسن الأوضاع العامة في قطاع غزة.

وقد أشارت تقارير أممية وحقوقية إلى أن عدد المهاجرين الذين خرجوا من قطاع غزة تضاعف بين الأعوام 2018–2021 ليتخطى 70 ألف مواطن، في حين أفاد تحقيق استقصائي للتلفزيون العربي في أيلول/ سبتمبر 2022، أن نحو 200 ألف مواطن من غزة هاجروا للخارج من معبري رفح مع مصر، وبيت حانون (إيرز Erez) مع "إسرائيل" بين 2007–2021، بما يشكل 10% من العدد الإجمالي لسكان قطاع غزة.[20]

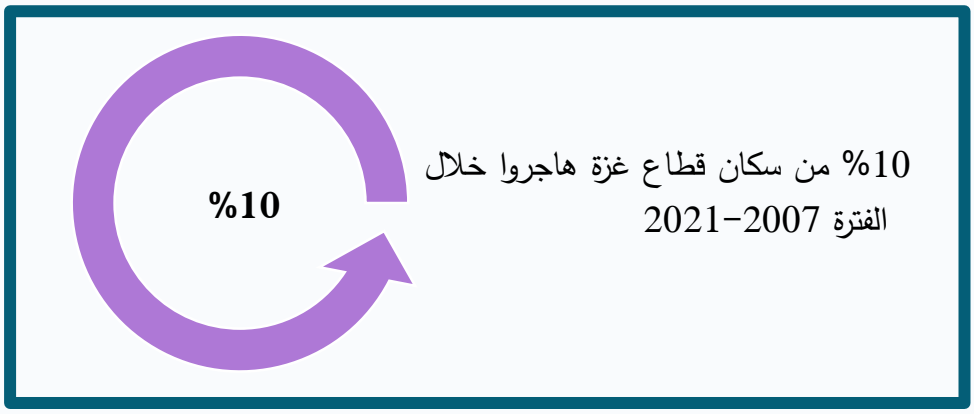

إن تزايد أعداد الذين هاجروا من قطاع غزة يُعدّ مؤشراً مهماً على تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة بشكل عام، وعلى تردي أوضاع الشباب بشكل خاص، وسيكون له تداعيات خطيرة على عملية التنمية والشباب على حدٍّ سواء في قطاع غزة، ليس ذلك فحسب بل هو مؤشر أيضاً على عجز السياسات والبرامج الحكومية المتبعة لاستيعاب الشباب وإدماجهم في عملية التنمية، بسبب انسداد مجالات المشاركة السياسية والمجتمعية وانحسار الفرص الاقتصادية المتاحة أمامهم.

من جانب آخر، هناك اعتقاد على نطاق واسع بوجود عوامل أخرى أسهمت في الاتجاه المتزايد نحو الهجرة من قطاع غزة، مثل: الرغبة في الحصول على تعليم أفضل، والذي قد لا يتوفر لهم في

[20] 10% من سكان غزة هاجروا في الـ15 سنة الأخيرة.. كيف تضغط إسرائيل اجتماعياً لإفراغ القطاع من أهله، موقع عربي بوست، 2022/10/20، انظر: https://arabicpost.live

القطاع، وأيضاً قد يساعدهم على البقاء في الدول التي يذهبون إليها، وكذلك الرغبة في العيش في بيئة أكثر حرية واستقراراً، حيث يشعر العديد من الشباب في قطاع غزة بالقيود المفروضة عليهم بسبب الظروف السياسية والاقتصادية، مما يدفعهم إلى البحث عن بيئة أكثر حرية واستقراراً في أماكن أخرى.[21]

كما هناك اعتقاد أيضاً بوجود جانب إيجابي لهجرة الشباب من قطاع غزة على الصعيد الاقتصادي يتمثل في التحويلات المالية التي تتدفق على ذويهم، والتي سوف تسهم في تحسين مستوى المعيشة لأسرهم من جهة، والتخفيف من حدة البطالة المرتفعة من جهة أخرى.

ومع ذلك، تشكل الهجرة بشكل عام وهجرة الشباب بشكل خاص مشكلة حقيقية للمجتمع وتنميته، نتيجة ما يترتب على ذلك من خسارة أهم عنصر من عناصر التنمية وهم الشباب، ما يعني فقدان الكفاءات والمهارات الشابة، وهذا الفقد له آثاره على بناء المجتمع وتنميته.

ثانياً: التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشباب خلال الحرب على قطاع غزة:

1. التحديات الاقتصادية:

فاقمت الحرب الحالية على قطاع غزة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الشباب أساساً قبل اندلاعها، فقد أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر نتيجة تدمير البنية التحتية وانهيار الأنشطة الاقتصادية، وزادت من الضغوط النفسية والاجتماعية بسبب انعدام الأمن والاستقرار وتزايد صعوبات الحياة اليومية، كما تركت الحرب آثاراً سلبية على فرص التعليم والتطوير المهني، مما قيّد آفاق المستقبل وأضعف فرص التنمية.

أ. ارتفاع معدلات البطالة:

أسفرت الحرب الحالية والمتواصلة على غزة عن آثار كارثية على سوق العمل بشكل عام، إذ تكبّد الاقتصاد خسائر جسيمة، حيث أصبح معظم العاملين في قطاع غزة، والبالغ عددهم نحو 153 ألف

[21] مقابلة شخصية مع منصور أبو كريم، مدير البرامج بمركز فينيق للدراسات الحقلية، غزة، 2024/12/8.

عامل، عاطلين عن العمل باستثناء العاملين في قطاعات الصحة والإغاثة الإنسانية، هذا العدد يُمثل نحو 89% من إجمالي العاملين في القطاع. وتشير التقديرات إلى أن معدلات البطالة في الربع الرابع من سنة 2023 وصلت إلى 75%، ما يعادل فقدان ما لا يقل عن 200 ألف فرصة عمل خلال الشهور الثلاثة الأولى من العدوان.[22]

ووفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن غالبية العمالة في قطاع غزة التي تقدر بأكثر من 153 ألف عامل تعطلت، باستثناء العاملين في قطاعات الصحة والإغاثة الإنسانية، ويعكس هذا التقدير توقف ما يقارب 89% من إجمالي العاملين في قطاع غزة عن العمل.[23]

وقد سجَّلت البطالة أعلى معدلاتها بين الشباب (18-29 عاماً)، حيث بلغت 95%، بينما وصلت بين الشباب الحاصلين على مؤهل دبلوم متوسط فأعلى إلى 91%.[24] وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، ارتفعت معدلات البطالة إلى متوسط 50.8% خلال الأشهر الثمانية الأولى من العدوان، وهو معدل يشمل 31.9% في الضفة الغربية، و79.1% في قطاع غزة. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية International Labour Organization إلى أن هذه المستويات المرتفعة من البطالة تعني فقدان 69% من الوظائف في غزة و35% من الوظائف في الضفة الغربية، ما يعادل 306 آلاف وظيفة في غزة و201 ألف وظيفة

[22] مازن العجلة ومحمود عيسى، "دراسة حقلية بعنوان: التداعيات الاقتصادية للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وكلفة اعادة الإعمار،" موقع مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية، غزة، فلسطين، كانون الأول/ ديسمبر 2024، ص 86، انظر: https://phoenix-center.ps/

[23] الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول خسائر القطاع الخاص في فلسطين بسبب عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024/3/10، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_TheLossesPrivateSecPalestineIsraeliAggressionGazaStripA.pdf

[24] الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024/8/12، ص 3، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_InternationalYouthDay2024A.pdf

في الضفة الغربية، ليصل إجمالي الوظائف المفقودة في فلسطين إلى 507 آلاف وظيفة. ويمتد أثر فقدان الوظائف إلى خسارة يومية في الدخل تُقدّر بنحو 21.7 مليون دولار أمريكي، وترتفع إلى 25.5 مليون دولار يومياً عند إضافة خسائر الدخل الناتجة عن الأجور الجزئية وانخفاض المداخيل.[25]

هذه البيانات تعكس واقعاً اقتصادياً حاداً وغير مسبوق يعاني منه قطاع غزة، خصوصاً في ظلّ تصاعد الأزمات الناتجة عن العدوان والحصار المستمر. ويظهر الأثر الاقتصادي المباشر في الأرقام المقلقة المتعلقة بارتفاع معدلات البطالة بشكل هائل، لا سيّما بين الشباب، وهي ظاهرة لها أبعاد اقتصادية واجتماعية خطيرة، أبرزها فقدان شريحة كبيرة من المجتمع لفرص تحقيق الاستقلال المالي والإسهام في الاقتصاد المحلي.[26]

ب. تضاؤل فرص العمل المستقبلية:

الدمار الذي أصاب البنية التحتية الاقتصادية قلّص من قدرة القطاع الخاص والعام على استيعاب العمالة، وهذا يعني أن الجيل الحالي من الشباب يواجه مستقبلاً مظلماً على صعيد التوظيف، ما يُعيق التطور المهني والتنمية الاقتصادية للفرد والمجتمع.[27]

ج. ارتفاع معدلات الفقر:

فقدان الوظائف أدى إلى انعدام مصادر الدخل، مما زاد من انتشار الفقر بين الشباب وعائلاتهم. ويُعيق الفقر بدوره الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية.[28]

---

[25] Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: No. 4 Bulletin, International Labour Organization (ILO), ILO Brief, Bulletin No. 1, https://doi.org/10.54394/HDFI6057

[26] مقابلة شخصية مع محمود عيسى، 2024/11/21.

[27] مقابلة شخصية مع منصور أبو كريم، 2024/12/8.

[28] مقابلة شخصية مع مازن العجلة، 2024/11/23.

د. تزايد الرغبة بالهجرة بين الشباب في غزة:

تحت تأثير الأوضاع الاقتصادية المتدهورة الناجمة عن الحرب على غزة، أظهرت نتائج النقاش في المجموعة البؤريّة، التي شملت 20 شاباً وشابة، تزايداً ملحوظاً في توجّه الشباب نحو التفكير في الهجرة إلى خارج القطاع. ويسعى هؤلاء الشباب للحصول على فرص عمل وتحقيق استقرار اقتصادي في ظلّ الظروف المعيشية القاسية التي يعانون منها.[29]

يُشكّل هذا التوجه تحدياً خطيراً لما يسببه من نزيف بشري وخسارة في رأس المال البشري، حيث تؤدي هجرة العديد من الكفاءات والمهارات الشابة إلى حرمان الاقتصاد المحلي من العناصر القادرة على الإسهام في إعادة بنائه. وكما يشير النقاش مع الشباب إلى أن الشباب يرون في الهجرة مخرجاً وحيداً للتغلب على الإحباط واليأس الناتجين عن البطالة وانعدام الفرص.

هـ. انهيار القطاعات الإنتاجية:

يعد تأثير انهيار القطاعات الإنتاجية على الشباب في غزة من الآثار العميقة التي تضر بالاقتصاد المحلي، وتؤثر بشكل كبير على المستقبل المهني والاجتماعي للشباب. وعندما تتراجع قدرة القطاع الخاص على العمل بنسبة 90%، فهذا يعني تراجع النشاط الاقتصادي في القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والصناعة، التي كانت في السابق توفر فرص عمل للشباب، وتُعد هذه القطاعات مصدراً رئيسياً للاستقلال المالي في غزة.

وبالتالي، فإنّ تراجع القطاعات الإنتاجية يعني أن العديد من الوظائف التي كانت متاحة سابقاً أصبحت غير موجودة، مع توقف الزراعة والصناعة، وبالتالي يجد الشباب أنفسهم أمام صعوبة في إيجاد فرص عمل تتناسب مع مهاراتهم، ما يؤدي إلى تفشي البطالة بين الشباب.[30]

---

[29] جلسة نقاش 1 (المجموعات المركزة)، الفئة المستهدفة عدد 20 شاب وشابة من الفئة العمرية (18-29 عاماً) النازحين في مراكز الإيواء جنوب القطاع، خانيونس، 2024/12/7.

[30] مقابلة شخصية مع محمود عيسى، 2024/11/21.

ومع تراجع فرص العمل، يزداد الضغط الاقتصادي على الأسر، خصوصاً في غزة حيث الأوضاع الاقتصادية العامة هشة أصلاً، وبالتالي يزداد الاعتماد على المساعدات الإنسانية، مما يؤدي إلى مزيد من التوتر الاجتماعي، خصوصاً بين الشباب الذين يعانون من تدهور الأوضاع الاقتصادية ويشعرون بالعجز أمام المستقبل.[31]

وبالإضافة إلى ذلك، فإن العجز عن إيجاد فرص عمل قد يؤدي إلى تدهور الصحة النفسية للشباب، حيث يعانون من مشاعر الإحباط والعجز، ويزيد ذلك من خطر تعرضهم إلى اضطرابات نفسية مثل الاكتئاب والقلق، مما يؤثر على حياتهم الشخصية والعائلية.

كما أنه في غياب فرص العمل المشروعة، قد يلجأ بعض الشباب إلى الأنشطة غير القانونية أو المشبوهة مثل التجارة غير الشرعية أو الانخراط في جماعات متطرفة، وهذا يزيد من تعقيد الوضع الاجتماعي والأمني في غزة، حيث يصبح الشباب فريسة للضغوط الاقتصادية والظروف الصعبة.[32]

ومع تراجع الشباب عن العمل في القطاعات الإنتاجية، تضعف قدرة المجتمع على تحقيق الاستدامة الاقتصادية، فغياب القوة العاملة الشبابية المدرَّبة يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الانهيار الاقتصادي في المستقبل، حيث تنخفض قدرة المجتمع على التعافي من الأزمات الاقتصادية[33].

و. تآكل رأس المال البشري:

تصل نسبة البطالة بين الشباب الحاصلين على مؤهلات تعليمية مرتفعة في غزة إلى 91%، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة في الاستثمار البشري، هذه البطالة لا تقتصر على حرمانهم من الفرص الاقتصادية، بل تعزز أيضاً الإحباط والتشاؤم لدى جيل كامل من الشباب.

[31] مقابلة شخصية مع منصور أبو كريم، 2024/12/8.

[32] مقابلة شخصية مع إسلام عطا الله، باحث ومتخصص في قضايا الشباب والتنمية، غزة، 2024/12/6.

[33] مقابلة شخصية مع مازن العجلة، 2024/11/23.

وفي ظلّ الحرب، يزداد الوضع تعقيداً، حيث تُحجم فرص العمل في القطاعات الحيوية، ويتضاءل الأمل في تحسن الوضع الاقتصادي، ويصبح التعليم عبئاً بدلاً من كونه وسيلة للنهوض الاجتماعي والاقتصادي، مما يؤدي إلى هجرة الشباب أو الانخراط في أنشطة غير شرعية قد تزيد من الاستقطاب الاجتماعي والسياسي.

تُعدّ هذه الظاهرة تآكلاً فعلياً لرأس المال البشري، مما يفاقم من التحديات التي تواجهها غزة ويضعف قدرة المجتمع على التعافي والنمو على المدى البعيد، خصوصاً وأن الشباب في غزة على مدار سنوات الحروب المتكررة، أصبحوا يعيشون في دائرة مغلقة من البطالة والفقر، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع طموحاتهم وارتفاع مشاعر الإحباط. كما أن غياب الفرص الاقتصادية وعدم الاستفادة من التعليم يُسهم في تفشي المشاكل النفسية والاجتماعية، مثل القلق والاكتئاب، بجانب فقدان الثقة في المستقبل الذي قد يُسهم في زيادة التوترات الاجتماعية، وتغذية الحركات الشبابية التي قد تتجه نحو العنف أو التمرد في حالة شعورهم بعدم القدرة على التغيير أو التأثير في الواقع.[34]

2. التحديات الاجتماعية:

تُعد الحرب الحالية على غزة من أبرز الأزمات الإنسانية التي تركت أثاراً عميقة على مختلف جوانب الحياة، لا سيّما الأبعاد الاجتماعية، حيث تتداخل تأثيرات الحروب مع النسيج الاجتماعي، مما يؤدي إلى تفكك العلاقات الأسرية، وارتفاع معدلات البطالة، وانتشار الفقر، وتدهور البنية التحتية المجتمعية.

[34] مقابلة شخصية مع إسلام عطا الله، 2024/12/6.

الأبعاد الاجتماعية:

تشـــكل الحرب على غزة تحدياً كبيراً للأبعاد الاجتماعية، حيث تترك آثاراً عميقة على بنية المجتمع وتماسكه، ويجد الشباب أنفسهم في مواجهة تحديات اجتماعية جسيمة، تتجلى في مظاهر التفكك الأسري والمجتمعي، وهو ما سنستعرضه بالتفصيل فيما يلي:

أ. التفكك الأسري والمجتمعي:

فقدان أفراد الأســـرة: لقد أدت الحرب على غزة إلى فقدان العديد من الأســـر لأفرادها نتيجة القصف والدمار، ووفقاً لتقرير صادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان 2024، يعاني أكثر من ربع الشباب في غزة من اضطرابات نفسية شديدة نتيجة فقدان أحبائهم ومنازلهم.[35]

وفي هذا الإطار، أشـار المكتب الإعلامي الحكومي في غزة إلى أن الواقع الاجتماعي في قطاع غزة في غاية السـوء، في ظلّ الضـغط النفسـي المتعمد من قبل الاحتلال، وفقدان الأطفال لحقهم في التعليم والعيش بحرية وسلام.[36]

النزوح الجماعي: أسفرت الحرب على غزة عن نزوح جماعي للسكان، حيث اضطر المواطنون إلى مغادرة منازلهم نتيجة أوامر الإخلاء التي يصـدرها الجيش الإسـرائيلي، إلى جانب الدمار الواسـع الذي لحق بالبنية التحتية العامة والخاصة، كما أن تقييد الوصول إلى الخدمات الأساسية وانتشار الخوف جراء الأعمال القتالية المستمرة زاد من تعقيد الأوضـاع، ووجد النازحون أنفسـهم مراراً في مواجهة إعادة ترتيب حياتهم في ظروف قاسـية، دون امتلاكهم أي من مقتنياتهم الشـخصـية أو القدرة على الحصول على الأمان أو الحصول على خدمات أساسية بشكل مستقر.[37]

---

[35] Abu Hamad et al., *Shattered Lives and Dreams: The Toll of the War on Gaza on Young People* (London: Juzoor, United Nations Population Fund (UNFPA) and Gender and Adolescence: Global Evidence (GAGE), 2024).

[36] غزة: ارتفاع معدلات الطلاق بين النازحين بسبب الضغوط النفسية التي تفرزها الحرب، موقع صحيفة **القدس العربي**، 2023/8/10، انظر: https://www.alquds.co.uk

[37] Humanitarian Situation Update #188 Gaza Strip, site of United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 8/7/2024, https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-188-gaza-strip

وقد بلغ عدد النازحين حتى منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 2024 نحو 82.6% من سكان غزة، أي 1.9 مليون من أصل 2.3 مليون شخص، ويشكل الشباب أكثر من ثلثهم. ويعيش هؤلاء النازحون غالباً في هياكل مؤقتة، وخيام، أو حتى في العراء، في ظلّ ظروف شديدة القسوة نتيجة نقص حاد في الغذاء، والمياه، والوقود، والمواد الأساسية، بالإضافة إلى غياب الممارسات الصحية السليمة. هذه الأوضاع تفاقم من المخاطر المرتبطة بالصحة العقلية، والحماية، وانتشار الأمراض المعدية.[38]

إلى جانب هذه التحديات، تعرَّض النازحون للعنف داخل مراكز الإيواء التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) وغيرها، حيث أفادت المنظمة بأن ما لا يقل عن 561 نازحاً قُتلوا وأُصيب 1,768 آخرون على الأقل في أثناء الاحتماء في هذه المراكز منذ بدء الحرب.[39]

في المحصلة، فإن النزوح الجماعي الإجباري أدى إلى تآكل الروابط الاجتماعية، وزيادة الشعور بالعزلة، وعدم الاستقرار بين الشباب.[40]

الضغط الاقتصادي: لا شكّ أن فقدان مصادر الدخل وتدمير الممتلكات قد أسهم في زيادة حدة التوتر داخل الأسرة، مما أدى إلى تفاقم الخلافات والانفصال نتيجة الضغط الاقتصادي الكبير إلى جانب الضغوط الاجتماعية والنفسية. فقد شهدت معدلات الطلاق بين النازحين في مختلف مناطق قطاع غزة زيادة ملحوظة، نتيجة الضغوط التي فرضتها الحرب الإسرائيلية المستمرة، والتي تسببت في صعوبة الحياة وزيادة أعداد النازحين في مخيمات

[38] UN Migration, Regional Humanitarian Response to the Crisis in Occupied Palestinian Territory: Situation Overview, Situation Report #28, 30/6/2024.

[39] UNRWA Situation Report #122 on the Situation in the Gaza Strip and the West Bank, Including East Jerusalem, site of United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), 19/7/2024.

[40] UNDP and ESCWA, Gaza War: Expected Socio-Economic Impacts on the State of Palestine, E/ESCWA/UNDP/2024/Policy brief.2, 2024.

اللجوء، بالإضافة إلى غياب ظروف حياة كريمة في ظلّ توقف العديد من الأزواج عن العمل. هذا الوضع أدى إلى تصاعد المشكلات بين الأزواج، التي غالباً ما تنتهي بالانفصال.

وتواصل "إسرائيل" سياسة زيادة الضغط على السكان من خلال مطالبتهم بالنزوح المستمر من المدن والأحياء السكنية، بالإضافة إلى فرض سياسة التجويع وحرمان النازحين من الحصول على الغذاء والمستلزمات الأساسية، مما يؤدي إلى تدمير النسيج الاجتماعي. هذه السياسات تتسبب في التفكك الأسري وزيادة المشكلات بين الأزواج، بالتزامن مع غياب برامج التوعية النفسية التي قد تُسهم في التخفيف من حدة تلك المشكلات، وتحولها إلى ظاهرة اجتماعية خطيرة.

وبحسب المكتب الإعلامي الحكومي في غزة فإن نحو 70% من ضحايا الحرب هم من النساء والأطفال، وأن هناك نحو 17 ألف طفل يعيش بعضهم مع آبائهم وآخرون مع أمهاتهم نتيجة التفكك الأسري، بالإضافة إلى تعرض العديد من الأمهات للمعاناة.[41]

[41] غزة: ارتفاع معدلات الطلاق بين النازحين بسبب الضغوط النفسية التي تفرزها الحرب، **القدس العربي**، 2023/8/10.

◄ ب. التفكك المجتمعي:

تدمير البنية الاجتماعية: استهدفت آلة الحرب الاسرائيلية البنى التحتية والمدارس والمرافق العامة في غزة ما أدى في المحصلة إلى انهيار التماسك الاجتماعي وتعطيل الحياة اليومية.[42]

يقول الشاب أيمن ميمة، أحد المشاركين في جلسات النقاش (المجموعات المركزة): "كل مرة يتم فيها تدمير مدرسة أو مستشفى أشعر وكأن جزءاً من مستقبلنا يُسحق. كيف نبني حياتنا ونحن نفتقد أماكننا الآمنة؟".[43]

فيما تقول الشابة أمل محمد، إحدى المشاركات في جلسات النقاش (المجموعات المركزة): "الأحياء التي كنا نجتمع فيها أصبحت مجرد ركام، وكأن الحرب لا تريد فقط قتل الحاضر بل تحطيم روابط الماضي أيضاً".[44]

فقدان الثقة: تسببت الحرب على غزة في تعزيز الشعور بالعجز وعدم الأمان، مما أثّر سلباً على العلاقات الاجتماعية، وأضعف التعاون بين أفراد المجتمع.[45]

يقول الشاب إبراهيم شلايل، أحد المشاركين في جلسات النقاش (المجموعات المركزة): "أصبح من الصعب الوثوق بالجيران أو حتى الأقارب، فالخوف من الخيانة أو نقل الأخبار أصبح جزءاً من حياتنا اليومية".[46]

---

[42] مقابلة شخصية مع خالد حميد، باحث متخصص في الإرشاد التربوي والصحة النفسية ومحاضر في جامعة الأقصى، غزة، 2024/12/1.

[43] جلسة نقاش 1 (المجموعات المركزة)، الفئة المستهدفة عدد 20 شاب وشابة من الفئة العمرية (18-29 عاماً) النازحين في مراكز الإيواء جنوب القطاع، خانيونس، 2024/12/7.

[44] جلسة نقاش 2 (المجموعات المركزة)، الفئة المستهدفة عدد 20 شاب وشابه من الفئة العمرية (18-29 عاماً) النازحين في مراكز الإيواء جنوب القطاع، دير البلح، 2024/12/9.

[45] مقابلة شخصية مع خالد حميد، 2024/12/1.

[46] جلسة نقاش 1 (المجموعات المركزة)، الفئة المستهدفة عدد 20 شاب وشابة من الفئة العمرية (18-29 عاماً) النازحين في مراكز الإيواء جنوب القطاع، خانيونس، 2024/12/7.

فيما تقول الشابة صابرين إبراهيم، إحدى المشاركات في جلسات النقاش (المجموعات المركزة): "الحرب جعلتنا نشعر بأننا وحدنا في مواجهة العالم، وحتى التكاتف الذي كان يميز مجتمعنا بدأ ينهار بسبب الضغوط والخوف".[47]

ارتفاع مستوى العنف: لقد تسببت الحرب على غزة في حدوث صدمات نفسية عميقة، وبسبب هذه الصدمات، أصبح العنف سلوكاً مألوفاً لدى بعض الشباب نتيجة للظروف المحيطة.[48]

تقول الشابة ناهد دولة، إحدى المشاركات في جلسات النقاش (المجموعات المركزة): "عندما تكون طفولتك مليئة بالصراخ والانفجارات، يصبح العنف جزءاً من إدراكك للعالم، وهذا أكثر ما يخيفني على جيلي".[49]

ثالثاً: النتائج والتوصيات:

1. النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- **ارتفاع معدلات البطالة:** بلغت معدلات البطالة بين الشباب (18–29 عاماً) 95%، مما أدى إلى فقدان شريحة واسعة من المجتمع لفرص تحقيق الاستقلال المالي.

---

[47] جلسة نقاش 2 (المجموعات المركزة)، الفئة المستهدفة عدد 20 شاب وشابه من الفئة العمرية (18-29 عاماً) النازحين في مراكز الإيواء جنوب القطاع، دير البلح، 2024/12/9.

[48] مقابلة شخصية مع إسلام عطا الله، 2024/12/6.

[49] جلسة نقاش 2 (المجموعات المركزة)، الفئة المستهدفة عدد 20 شاب وشابه من الفئة العمرية (18-29 عاماً) النازحين في مراكز الإيواء جنوب القطاع، دير البلح، 2024/12/9.

- **تضاؤل فرص العمل المستقبلية**: تراجع قدرة القطاع الخاص والعام على استيعاب العمالة بسبب الدمار الذي مسَّ البنية التحتية الاقتصادية.
- **ارتفاع معدلات الفقر**: أدى فقدان الوظائف وانخفاض الدخل إلى زيادة انتشـــار الفقر، مما أثر بشكل مباشر على الوصول إلى الخدمات الأساسية.
- **تزايد الرغبة في الهجرة**: أظهر الشباب رغبة متزايدة في الهجرة بحثاً عن الاستقرار الاقتصادي.
- **انهيار القطاعات الإنتاجية**: تراجع النشاط في الزراعة والصناعة إلى مستويات غير مسبوقة، مما أثر على إمكانية تحقيق التنمية المستدامة.
- **تآكل رأس المال البشـري**: ارتفاع معدلات البطالة بين الشـباب الحاصـلين على مؤهلات تعليمية أدى إلى إحباط عام وتراجع في الاستفادة من القدرات والكفاءات المحلية.
- **التفكك الأسـري**: النزوح وفقدان أفراد الأسرة زاد من الضغوط النفسية والاجتماعية، ما أدى إلى ارتفاع معدلات الطلاق.
- **التفكـك المجتمعي**: النزوح الجماعي، وتدمير البنية التحتية، وتعطل الحياة اليومية قوَّض الروابط الاجتماعية وزاد من الشعور بالعزلة.
- **الأزمات النفسية**: معاناة الشباب من اضطرابات نفسية شديدة، بما في ذلك الاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة.

- **فقدان الشـعور بالأمان والاسـتقرار**: النزوح المتكرر والعيش في ظروف صـــعبة أثرا على شـــعور الشـــباب بالأمان، مما زاد من توترهم النفسي والاجتماعي.

2. التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات، والتي يمكن تقسيمها على النحو التالي:

على المستوى الاقتصادي:

- توجيه الاستثمارات والمساعدات الدولية نحو برامج تشغيل مؤقتة لدعم الشباب.
- إعادة بناء القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل الزراعة والصناعة لاستيعاب الشباب وتوفير فرص عمل مستدامة.
- دعم الشباب لإنشاء مشاريع صغيرة لتمكينهم اقتصادياً، وتعزيز قدرتهم على مواجهة التحديات الصعبة التي يواجهونها في أثناء الحرب.

على المستوى الاجتماعي:

- إنشاء مراكز متخصصة لتقديم الدعم النفسي للشباب وأسرهم للتعامل مع آثار الحرب.
- إطلاق مبادرات لتعزيز التضامن المجتمعي والروابط الاجتماعية بين النازحين والمجتمعات المضيفة.
- تنفيذ برامج توعوية للأسرة لتخفيف الضغوط النفسية والاجتماعية الناتجة عن الأزمات.
- إعادة بناء المؤسسات التعليمية وضمان الوصول إليها لجميع الشباب المتضررين من الحرب.

على المستوى السياسي والإغاثي:

- حثّ المجتمع الدولي على الضغط لإنهاء الحصار الإسرائيلي وإعادة فتح المعابر لتسهيل تدفق المساعدات.
- تقديم شكاوى إلى المؤسسات الدولية لمحاسبة الاحتلال على جرائم الحرب المرتكبة بحق سكان غزة.
- تنسيق الجهود بين الجهات المحلية والدولية لوضع خطة شاملة لإعادة الإعمار والبناء.

تعزيز المشاركة:

- التركيز على القصص الإيجابية للشباب الذين تغلبوا على التحديات.
- إشراك الشباب في وضع السياسات وبرامج إعادة الإعمار لضمان تلبيتها لاحتياجاتهم.

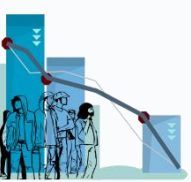

الملحق:

فرص العمل المستحدثة في سوق العمل المحلي في قطاع غزة خلال الفترة 2007–2022 (بالألف)[50]

السنة	فرص العمل المستحدثة	نسبة فرص العمل المستحدثة من إجمالي القوى العاملة (%)	عدد الخارجين من سوق العمل*	صافي فرص العمل المستحدثة
2007	27	9.4	6	21
2008	13	4.3	20	-7
2009	9	2.9	24	-15
2010	3	0.96	31	-28
2011	30	8.8	6	24
2012	30	8.1	6	24
2013	25	6.3	12	13
2014	48	10.8	**0	48
2015	0	0	53	-53
2016	20	4.5	15	5
2017	13	2.8	22	-9
2018	***0	0	35	-35
2019	29	6.3	7	22
2020	0	0	90	-90
2021	66	13.5	0	66
2022	37	7.0	4	33

[50] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2014** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015)؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2022** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023).

* عدد الخارجين من سوق العمل يحسب إحصائياً من خلال عدد الأفراد 15 سنة فأكثر خارج القوى العاملة للسنة الحالية مطروحاً منه عدد الأفراد 15 سنة فأكثر خارج القوى العاملة للسنة الماضية.

** القيمة صفر تعني أن سوق العمل المحلي لم يسجل أعداد جديدة خرجت من سوق العمل، حيث نجد أن عدد الأفراد 15 سنة فأكثر خارج القوى العاملة للسنة الحالية أقل من عدد الأفراد 15 سنة فأكثر خارج القوى العاملة للسنة الماضية.

*** القيمة صفر تعني أنه لا يوجد داخلين جدد إلى سوق العمل، بمعنى آخر لم يتم استحداث فرص عمل جديدة خلال العام الحالي، بل على العكس فقد سوق العمل المحلي 21 ألف، و9 آلاف، و52 ألف فرصة عمل خلال السنوات 2015، و2018، و2020 على التوالي.